

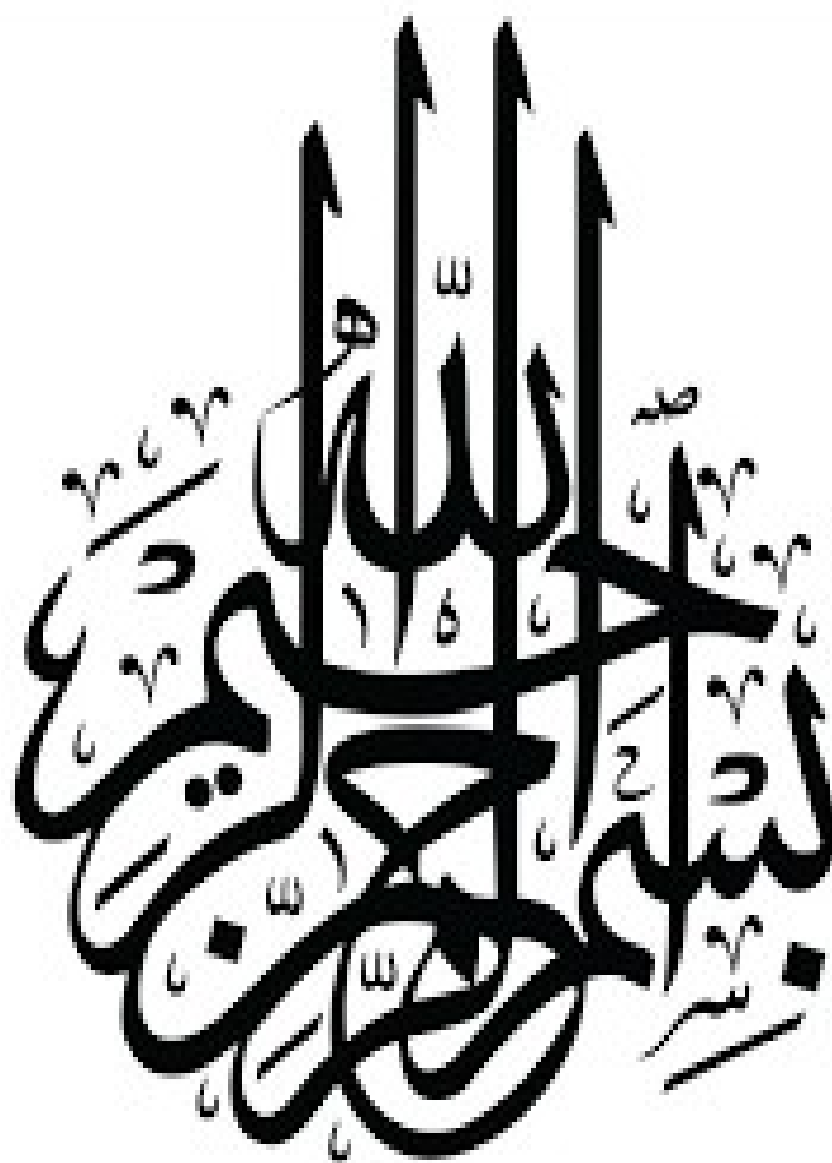
تحليل أثر إدارة المخاطر والتقييم المالي الشامل في جودة قرارات منح التسهيلات الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء

إعداد الطالبة :

تغريد عادل الغامدي

الرقم الجامعي (251002315)

العام الدراسي : 2025م



مَشْهُرَاتُ وَقْفَتِي

أتقدم بحمد الله وشكره أولاً على توفيقه وتسديده لي في إتمام هذا البحث، والذي ما كان ليكتمل لولا عونه وفضله.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى والدتي الغالية "تضال"، سندي وعزوتي، التي كانت الداعمة الأولى لمسيرتي العلمية والعملية، بدعائها الصادق، وصبرها، وحبها الذي يرافقني في كل خطوة.

وفي هذا المقام، أرفع أسمى آيات الوفاء لروح والدي الحبيب "عادل" - رحمه الله عليه، الذي علمني معنى القوة والنجاح، وظل أثره حاضراً في مسيرتي. أسأل الله أن يجعل هذا العمل نوراً في قبره ورحمة تمتد إليه.

ولا يفوتني تقديم أعرق عبارات الامتنان إلى زوجي العزيز "ماجد"، الذي كان الداعم الأول لي، يساندني ويقويني، ويخفف عني أعباء الرحلة، وكان وجوده سبباً في إتمام هذا الإنجاز.

كما أهدي هذا العمل إلى قلبي، أبنائي "روديانا ومحسن"، مصدر البهجة والإلهام، الذين منحوني الدافع لأكون أفضل وأقوى، وكنت أستمّد منهم العزيمة لإكمال هذا المشوار.

لجميع من وقف معي وساندني ودعا لي... لهم مني كل الشكر والتقدير، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل بداية لنجاحات أكبر

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة المخاطر الائتمانية والتقييم المالي الشامل في جودة قرارات منح التسهيلات الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء في القطاع المصرفي السعودي. وقد تمّ ذلك من خلال قياس مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر، ومستوى التقييم المالي المستخدم عند دراسة طلبات التمويل، ومدى انعكاسهما على جودة القرار الائتماني. تكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات الائتمان والمخاطر والمراجعة الداخلية، حيث تم توزيع (230) استبانة، استبعد منها (20) لعدم اكتمالها، ليصل عدد الاستبانات الصالحة للتحليل إلى (210) استبانة.

أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر وجودة القرارات الائتمانية، كما تبين أن التقييم المالي الشامل يسهم بدرجة مؤثرة في تحسين دقة القرار الائتماني. كما أثبتت النتائج أن إدارة المخاطر والتقييم المالي مجتمعين يوضحان أثرًا مباشرًا وغير مباشر في تحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء، من خلال تحسين دقة تقييم الجدارة الائتمانية وتقليل احتمالات التعثر.

وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز أدوات التقييم المالي، وتطوير سياسات أكثر وضوحًا لإدارة المخاطر، وتنفيذ أنظمة الإنذار المبكر، بالإضافة إلى تدريب العاملين في الائتمان والمخاطر لرفع جودة قرارات منح التسهيلات وتحسين سلامة المحفظة الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الائتمانية، التقييم المالي الشامل، جودة القرار الائتماني، الحدود الائتمانية المثلى، البنوك السعودية

الفهرس	
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	
5	المقدمة
5	مشكلة البحث
5	أسئلة البحث
5	أهداف البحث
6	أهمية البحث
6	مصطلحات البحث
6	منهجية البحث
7	حدود البحث
7	الدراسات السابقة
الفصل الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية	
10	مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها
11	سياسات وإجراءات إدارة المخاطر
13	نماذج قياس المخاطر (Basile - التصنيف الائتماني - النماذج السلوكية)
الفصل الثالث: التقييم المالي الشامل	
15	التحليل المالي التقليدي.
16	التحليل المالي المتقدم (Indicators, Cash flows) .
17	أدوات تحليل الجدارة الائتمانية.
الفصل الرابع: جودة القرار الائتماني والحدود الائتمانية	
19	مفهوم القرار الائتماني ومراحله.
20	تحديد الحدود الائتمانية المثلى.
20	العوامل المؤثرة في جودة منح التسهيلات.
الفصل الخامس: الجانب الميداني (التحليل الإحصائي)	
23	وصف العينة والأدوات.
25	تحليل محاور الاستبانة.
26	اختبار الفرضيات.
28	مناقشة النتائج.
الفصل السادس: الخاتمة والتوصيات	
30	أبرز النتائج
30	أبرز التوصيات
31	قائمة المراجع

قائمة الجداول	
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	
17	جدول نسب مالية لعميل
22	الجدول يوضح كيف يتحول تقييم المخاطر إلى قرار عملي بتحديد الحد الائتماني.
23	(جدول تلخيص العوامل المؤثرة في جودة منح التسهيلات)
وصف العينة وأداة الدراسة	
24	المطلب الثاني: الوصف الديموغرافي لأفراد العينة
24	توزيع العينة حسب العمر
25	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي
25	توزيع العينة حسب الخبرة العملية في القطاع المالي/المصرفي
25	توزيع العينة حسب طبيعة العمل
28	معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات الرئيسية (إدارة المخاطر، التقييم المالي، جودة القرارات الائتمانية، الحدود الائتمانية المثلى)

قائمة الأشكال	
13	الشكل (1-2): دورة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك.
17	رسم مبسط لتوزيع التدفقات النقدية
20	الشكل (1-4): المراحل الرئيسية للقرار الائتماني في البنوك

الفصل الأول : الاطار العام للدراسة

1-1 المقدمة :

تمثل التسهيلات الائتمانية أحد أهم الأنشطة المحورية للنشاط المصرفي، نظرًا لدورها المباشر في تعزيز الربحية وتحريك عجلة الاقتصاد. إلا أن هذا النشاط مبني بطبيعته على مستوى مرتفع من المخاطر، وفي مقدمتها مخاطر الائتمان التي تُعد أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية عند منح التمويل للعملاء أفرادًا أو شركات. ومع تطور بيئة الأعمال واعتماد الأنشطة الاقتصادية على التمويل المصرفي، أصبحت الحاجة إلى نماذج تقييم دقيقة وشاملة قادرة على استشراف قدرة العملاء على السداد، وتحديد الحدود الائتمانية المثلى، أمرًا جوهريًا لضمان سلامة المحفظة الائتمانية واستدامتها.

وفي ظل التحولات المتسارعة في القطاع المالي وارتفاع التنافسية بين المصارف، برزت إدارة المخاطر لتكون الإطار الحاكم لسياسات الإقراض ومنح الائتمان، لاسيما بعد التطويرات التي قَدَمَتها لجنة بازل (III و IV) والتي شددت على أهمية التقييم الكمي والنوعي للمخاطر، وتوحيد منهجيات التنبؤ بالتعثر، وتحسين النماذج الداخلية لقياس الجدارة الائتمانية. وهنا يظهر دور التقييم المالي الشامل الذي يجمع بين التحليل المالي التقليدي (السيولة، الربحية، معدل دوران الموجودات) والتحليلات المعمّقة (القيمة الاقتصادية المضافة، تحليل التدفقات النقدية، مؤشرات التعثر)، بما يرفع مستوى جودة القرار الائتماني ويقلل من احتمالات الانحراف أو التقدير غير الدقيق.

كما يُعد ارتباط إدارة المخاطر بالتقييم المالي من العوامل الحاسمة في تحديد الحدود الائتمانية المثلى، إذ يساعد هذا الارتباط في رسم صورة واقعية عن قدرة العميل على تحمل مديونية إضافية، ومدى ملاءمته المالية والسلوكية، وهو ما يجعل المؤسسات المالية تعتمد على أدوات كمية ونوعية جنبًا إلى جنب، بالإضافة إلى البيانات الضخمة وأنظمة القياس الآلي. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في تقديم تحليل علمي ومنهجي للعلاقة بين إدارة المخاطر والتقييم المالي الشامل، وتأثيرهما المباشر في جودة قرارات منح التسهيلات الائتمانية داخل القطاع المصرفي، وهو ما سيتم قياسه باستخدام استبانة إلكترونية مبنية على أسس علمية.

1-2 مشكلة البحث :

تواجه المؤسسات المالية تحديًا متزايدًا في ضمان جودة قرارات منح التسهيلات الائتمانية، نتيجة التغير في السلوك المالي للعملاء، وتذبذب البيئة الاقتصادية، وتباين نماذج التحليل المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية. ويبرز التساؤل حول مدى كفاءة تكامل إدارة المخاطر مع منهجيات التقييم المالي الشامل، وقدرتها على تحسين دقة القرارات الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية المناسبة لكل عميل. وعليه تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر إدارة المخاطر والتقييم المالي الشامل في جودة قرارات منح التسهيلات الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء؟

1-3 أسئلة البحث :

1. ما مستوى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية؟
2. ما مستوى التقييم المالي الشامل المستخدم عند منح التسهيلات الائتمانية؟
3. ما مدى جودة قرارات منح التسهيلات الائتمانية في البيئة المصرفية؟
4. ما أثر إدارة المخاطر على جودة قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
5. ما أثر التقييم المالي الشامل على جودة القرار الائتماني؟
6. ما أثر إدارة المخاطر والتقييم المالي معًا في تحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء؟

4-1 أهداف البحث :

1. قياس مستوى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية.
2. تقييم مستوى استخدام التقييم المالي الشامل ضمن عملية منح التسهيلات.
3. التعرف على مستوى جودة القرار الائتماني لدى المصارف.
4. تحليل أثر إدارة المخاطر على جودة قرار منح التسهيلات.
5. تحليل أثر التقييم المالي الشامل على جودة القرار الائتماني.
6. تحديد العلاقة التفسيرية لإدارة المخاطر والتقييم المالي في تحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء.

1-5 أهمية البحث :

❖ الأهمية العلمية :

- يعزز المعرفة النظرية حول تكامل إدارة المخاطر مع التقييم المالي الشامل.
- يساهم في سد فجوة بحثية حول العلاقة بين تحليل الجدارة الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية.
- يوفر نموذجًا بحثيًا قابلاً للتطبيق في دراسات مالية ومصرفية لاحقة.

❖ الأهمية العملية :

- يمكن المصارف من تحسين معايير منح التسهيلات والحدود الائتمانية.
- يساعد موظفي الائتمان في اتخاذ قرارات أكثر دقة مبنية على منهجيات كمية ونوعية.
- يدعم الجهات الرقابية والمالية في تعزيز إجراءات الحد من التعثر والائتمان غير الآمن.
- يمكن استخدام نتائج البحث لتطوير نماذج تقييم ائتماني أكثر موثوقية.

6-1 مصطلحات البحث :

إدارة المخاطر الائتمانية: مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحديد وقياس ومتابعة مخاطر عدم قدرة العميل على السداد.

التقييم المالي الشامل: عملية تحليل البيانات المالية والاقتصادية للعميل باستخدام مؤشرات وسياسات تحليل متعددة بهدف تقييم ملائته الائتمانية.

الحدود الائتمانية المثلى: أقصى مقدار يمكن منحه للعميل دون تعريض المصرف لمستوى مخاطر غير مقبول، استنادًا إلى التحليل المالي ودرجات الجدارة الائتمانية.

جودة القرار الائتماني: مدى سلامة ودقة القرار المتخذ بشأن منح أو رفض التسهيلات اعتمادًا على معلومات مالية ومحاسبية ومخاطريه مكتملة.

7-1 منهجية البحث :

- نوع البحث : بحث وصفي تحليلي.
- أداة جمع البيانات : استبانة إلكترونية مُعدة وفق محاور إدارة المخاطر، التقييم المالي، جودة القرار الائتماني.
- مجتمع البحث : موظفو الائتمان ومديرو المخاطر والمحللون الماليون في المؤسسات المالية والمصرفية.
- عينة البحث : عينة عشوائية من العاملين في القطاعات المالية.
- أسلوب التحليل : استخدام أساليب التحليل الإحصائي (مثل الانحدار المتعدد - تحليل المسار - المتوسطات والانحرافات المعيارية).
- برامج التحليل : SPSS أو SmartPLS .

1-8 حدود الدراسة :

- **الحدود الموضوعية :** تتناول الدراسة تحليل أثر إدارة المخاطر الائتمانية و التقييم المالي الشامل في جودة قرارات منح التسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى تحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء.
- **الحدود المكانية :** تجري الدراسة في المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية :** 2025/024.
- **الحدود البشرية (العينة) :** تقتصر الدراسة على عينة من الموظفين المختصين في البنوك والمؤسسات المالية.
- **لحدود المنهجية :** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تأثير المتغيرات، مع استخدام استبانة إلكترونية بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة .

1-9 الدراسات السابقة :

- **دراسة تانيا قادر عبد الرحمن لسنة 2012 بعنوان "دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي: دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك"** هدفت إلى بيان أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في دعم قرار منح الائتمان وتشخيص نقاط القوة والضعف في الشركات طالبة التسهيلات، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على استبانة وبيانات من عينة من المصارف الحكومية والتجارية في كركوك، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الاعتماد على التحليل المالي وبين جودة القرار الائتماني وقياس المخاطر الائتمانية، وأن تدريب مخولي الائتمان على أدوات التحليل المالي يحسن من دقة قرارات منح أو رفض التسهيلات، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف بتطبيق التحليل المالي بشكل منهجي قبل منح الائتمان، وتوفير كوادر مؤهلة وتدريب مستمر لهم ومواكبة الأساليب الحديثة في التحليل المالي .
- **دراسة أحمد عابد محمد عبدالباري لسنة 2016 بعنوان "إدارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان: دراسة ميدانية على البنوك الخاصة العاملة بمصر"** هدفت إلى تحليل أثر فاعلية إدارة مخاطر الائتمان في جودة المحفظة الائتمانية وربحية البنوك الخاصة، وبيان كيف يؤدي ضعف إدارة المخاطر إلى ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها وتآكل رأس المال والسيولة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستندت إلى تحليل مالي وإحصائي لبيانات البنوك الخاصة مع تطبيق استبانة ميدانية لقياس فاعلية ممارسات إدارة المخاطر، وتوصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى فاعلية إدارة مخاطر الائتمان وجودة المحفظة الائتمانية وربحية البنوك، وأن تحسين سياسات القياس والمتابعة والرقابة على المخاطر ينعكس مباشرة في خفض التعثر وتحسين عوائد الائتمان، وأوصت بتعزيز أطر إدارة المخاطر وفق المعايير الدولية، ورفع كفاءة الكوادر المتخصصة، وربط سياسات منح التسهيلات بنظم تصنيف ائتماني أكثر صرامة ووضوحاً .
- **دراسة حمزة عبد الله الأمين لسنة 2021 بعنوان "مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"** هدفت إلى قياس أثر مخاطر الائتمان على ربحية عينة من المصارف التجارية الليبية (مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحارى) خلال الفترة 2005-2010، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع تحليل مالي كمي لبيانات الميزانيات والتقارير السنوية، حيث تم قياس مخاطر الائتمان بنسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض، وقياس الربحية بمؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع، وتوصلت النتائج إلى وجود أثر معنوي لمخاطر الائتمان على بعض مؤشرات الربحية في مصرف الوحدة، مع علاقات طردية أو عكسية متفاوتة بين مخاطر الائتمان ومؤشرات الربحية في المصارف محل الدراسة، بينما لم يثبت أثر معنوي في بعض الحالات في المصرفين الآخرين، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين سياسات إدارة مخاطر الائتمان، وتعزيز أدوات المتابعة والرقابة على القروض، والحد من نمو القروض عالية المخاطر بما يضمن استقرار الربحية .
- **دراسة Shahabuddin وآخرين لسنة 2013 بعنوان "Credit Exposure and Lending Decision Quality of Private Commercial Banks in Bangladesh: An Empirical Analysis"** هدفت إلى الفحص التجريبي لمستوى

التعرض الائتماني وجودة قرارات الإقراض في البنوك التجارية الخاصة في بنغلاديش خلال الفترة 2007-2011، وذلك من خلال مجموعة من النسب المالية التي تعكس جودة المحفظة الائتمانية ومستوى الديون المتعثرة، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي بالاعتماد على بيانات مالية لبنوك خاصة وتطبيق أسلوب تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لمقارنة مؤشرات الأداء الائتماني بين البنوك، وتوصلت إلى وجود فروق معنوية في مستويات التعرض الائتماني وجودة قرارات الإقراض بين البنوك، وأن ارتفاع مؤشرات التعرض للمخاطر (مثل نسب القروض المتعثرة) يرتبط سلباً بجودة القرار الائتماني وكفاءة التسعير والرقابة على منح القروض، وأوصت بتشديد سياسات إدارة مخاطر الائتمان، وتحسين أنظمة القياس والمتابعة، والاعتماد على معايير أكثر دقة في تقييم العملاء لتدعيم جودة قرارات منح التسهيلات .

10-1 موقع الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة :

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في انتماؤها لمجال الائتمان المصرفي واهتمامها بقضايا إدارة مخاطر الائتمان والتحليل/التقييم المالي ودورها في تحسين جودة القرارات الائتمانية، كما تشترك معها في توظيف المنهج الوصفي التحليلي والسعي لتقديم توصيات عملية تعزز سلامة المحفظة الائتمانية وتحد من التعثر. غير أن هذه الدراسة تتميز بأنها تُجرى في البيئة المصرفية السعودية في ظل متطلبات رؤية المملكة 2030، وتجمع في إطار واحد بين متغيري إدارة المخاطر والتقييم المالي الشامل وعلاقتهما ليس فقط بجودة قرارات منح التسهيلات، بل أيضاً بتحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء، مع الاعتماد على استبانة إلكترونية موجهة مباشرة للعاملين في الائتمان والمخاطر والتحليل المالي في البنوك السعودية. وبذلك تضيف الدراسة الحالية بعداً مكانياً ومنهجياً ومفاهيمياً جديداً يكمل ما توصلت إليه الدراسات السابقة ويطوره في سياق أكثر حداثة وتكاملاً.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية

تمهيد :

تُعدّ مخاطر الائتمان من أهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، إذ تمثل احتمال عجز العميل - فردًا كان أو منشأة - عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية في الوقت المحدد وبالقيمة المتفق عليها، وهو ما قد ينعكس مباشرة على ربحية البنك وسلامة مركزه المالي واستقراره على المدى الطويل (Basel Committee on Banking Supervision, 2000). ومع توسّع محافظ التسهيلات الائتمانية، وتزايد حدة المنافسة في القطاع المصرفي، وظهور منتجات ائتمانية مبتكرة، أصبحت الحاجة ملحة إلى أطر متقدمة لإدارة مخاطر الائتمان تعتمد على مقاربات كمية ونوعية متكاملة، وعلى ممارسات حوكمة فعّالة تضمن التوازن بين تحقيق العائد المقبول والاحتفاظ بمستوى مقبول من المخاطر (Crouhy et al., 2006).

وفي هذا السياق، لم يعد القرار الائتماني قرارًا فرديًا أو مبنيًا على الخبرة الشخصية لموظف الائتمان كما كان في المراحل التقليدية، بل غدا نتاج عملية مؤسسية منظمة تبدأ من وضع سياسات واضحة لمنح الائتمان، مرورًا بعمليات تحليل وتقييم مالي شامل للعميل، وانتهاءً بمتابعة دورية للمخاطر المرتبطة بمحفظة التسهيلات والحدود الائتمانية الممنوحة، وذلك في ضوء تعليمات الجهات الرقابية والمعايير الدولية مثل مقررات بازل (Saunders & Allen, 2010). ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في البيئة المصرفية السعودية التي تشهد تطورًا متسارعًا في إطار رؤية المملكة 2030، مما يفرض على البنوك تبني أفضل الممارسات في إدارة المخاطر الائتمانية، وتحسين جودة قرارات منح التسهيلات.

وعلى ضوء ما سبق، يستهدف هذا الفصل تقديم إطار نظري متكامل لمفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها، واستعراض السياسات والإجراءات التي تنظمها على مستوى المؤسسات المالية، ثم التطرق إلى أهم النماذج المعتمدة في قياس مخاطر الائتمان وفق مقررات بازل ونماذج التصنيف الائتماني والنماذج السلوكية، بما يهيئ الأساس النظري لتحليل أثر هذه الممارسات في جودة قرارات منح التسهيلات الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها

المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان

تُعرّف مخاطر الائتمان بأنها احتمال تكبد البنك خسارة نتيجة عدم التزام الطرف المقابل (العميل) بسداد أصل الدين أو الفوائد أو كليهما وفق الشروط المتفق عليها، وتشمل هذه المخاطر القروض المباشرة، والتسهيلات الائتمانية بأنواعها، والتزامات خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (Basel Committee on Banking Supervision, 2000). ويشير بعض الباحثين إلى أن مخاطر الائتمان تتجلى في فرق التوقيت أو القيمة بين ما كان متوقعًا تحصيله من العميل وبين ما تمّ تحصيله فعليًا، بما في ذلك حالات التأخر في السداد، أو إعادة الجدولة، أو التعثر التام (عيسى، 2020).

كما تُصنّف مخاطر الائتمان عادة إلى مخاطر فردية مرتبطة بكل عميل أو صفقة على حدة، ومخاطر محفظية تنشأ من التركيز القطاعي أو الجغرافي أو الارتباط بين العملاء أو الاعتماد على نوع معين من الضمانات. وتزداد أهمية هذا التصنيف في ضوء الحاجة إلى قياس التعرض الكلي للمحفظة، وليس الاقتصار على تقييم كل حالة ائتمانية بمعزل عن الأخرى (Crouhy et al., 2006).

المطلب الثاني: مفهوم إدارة مخاطر الائتمان

يقصد بإدارة مخاطر الائتمان مجموعة السياسات والإجراءات والنظم التي تعتمدها المؤسسة المالية لتحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها ضمن حدود مقبولة ومتفق عليها من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة (Basel Committee on Banking Supervision, 2000). وتركز إدارة المخاطر الائتمانية على جميع مراحل دورة الائتمان، بدءًا من تصميم المنتجات وشروط التعاقد، ومرورًا بعملية منح الائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية، وانتهاءً بمتابعة محفظة القروض ومعالجة التعثر واسترداد الديون (Saunders & Allen, 2010).

وتؤكد الأدبيات العربية أن إدارة مخاطر الائتمان ليست وظيفة رقابية منفصلة فحسب، بل هي إطار عمل متكامل يربط بين إدارة الائتمان، والإدارة المالية، والالتزام، والتدقيق الداخلي، بما يضمن تكامل الأدوار في الحد من التعرض لمخاطر التعثر، وتحسين جودة الأصول (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2013؛ صندوق النقد العربي، 2010).

المطلب الثالث: أهمية إدارة مخاطر الائتمان

تتبع أهمية إدارة مخاطر الائتمان من كونها ترتبط مباشرة بأهداف البنوك في تحقيق الربحية والاستدامة والحفاظ على الملاءة المالية والالتزام بالمتطلبات الرقابية لرأس المال (Saunders & Allen, 2010). ويمكن إبراز أهميتها في النقاط الرئيسية الآتية، مع صياغتها نصيًا دون ترقيم داخل المتن:

أولًا، تساهم إدارة مخاطر الائتمان في رفع جودة محفظة القروض من خلال تحسين معايير قبول العملاء، وتحديد الحدود الائتمانية وفقًا للقدرة الحقيقية على السداد، مما يقلل من القروض المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها (Basel Committee on Banking Supervision, 2000).

ثانيًا، تساعد إدارة المخاطر الائتمانية على تعزيز استقرار وربحية البنوك عبر تحقيق توازن بين العائد والمخاطر؛ فزيادة منح التسهيلات دون ضوابط تعرض البنك لخسائر كبيرة في حال التعثر، بينما يؤدي التشدد المبالغ فيه إلى فقدان فرص استثمارية وربحية، ومن ثم تُعد إدارة المخاطر أداة لتحقيق هذا التوازن (Crouhy et al., 2006).

ثالثًا، تمكن إدارة مخاطر الائتمان البنوك من الالتزام بالمعايير الدولية والرقابية، خصوصًا مقررات بازل التي تربط رأس المال بالمخاطر المرجحة، وتقرض على البنوك تطوير نماذج داخلية لقياس احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض الائتماني، بما يعزز ثقة المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية (Basel Committee on Banking Supervision, 2000؛ Saunders & Allen, 2010).

المبحث الثاني: سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية

المطلب الأول: الإطار المؤسسي والحوكمة

تشير مبادئ بازل إلى ضرورة أن يضطلع مجلس الإدارة والإدارة العليا بمسؤولية وضع إطار واضح لإدارة مخاطر الائتمان، يشمل تحديد درجة تحمل البنك للمخاطر (Risk Appetite)، واعتماد سياسات الائتمان، والتأكد من توافر الموارد والأنظمة الملائمة لتطبيق تلك السياسات. (Basel Committee on Banking Supervision, 2000) ويتضمن هذا الإطار عادة تشكيل لجنة مخاطر على مستوى مجلس الإدارة، ولجان تنفيذية للائتمان والمخاطر، إضافة إلى إدارة متخصصة لمخاطر الائتمان تتمتع باستقلالية عن الإدارات التجارية (Crouhy et al., 2006).

وفي البيئة السعودية، شدد البنك المركزي السعودي على أهمية وجود أطر حوكمة واضحة لإدارة المخاطر، تشمل فصلاً مناسباً بين وظائف التسويق ومنح الائتمان من جهة، ووظائف الرقابة على المخاطر من جهة أخرى، وضرورة قيام لجنة الائتمان بدراسة التسهيلات وفق معايير شفافة ومكتوبة (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2013).

المطلب الثاني: سياسات وإجراءات منح الائتمان

تتمثل سياسة الائتمان في مجموعة الضوابط والمعايير التي تحكم منح التسهيلات، كنوع العملاء المستهدفين، والقطاعات المقبولة أو المحظورة، ونسب التمويل إلى الضمانات، والحدود الائتمانية القصوى لكل عميل أو مجموعة مرتبطة، إضافة إلى شروط التسعير واستحقاق السداد (Saunders & Allen, 2010). وتُعد هذه السياسة الأساس الذي يُبنى عليه الحكم على طلبات التسهيلات، بحيث تقلل من التقديرات الشخصية وتضمن قدرًا أعلى من الموضوعية.

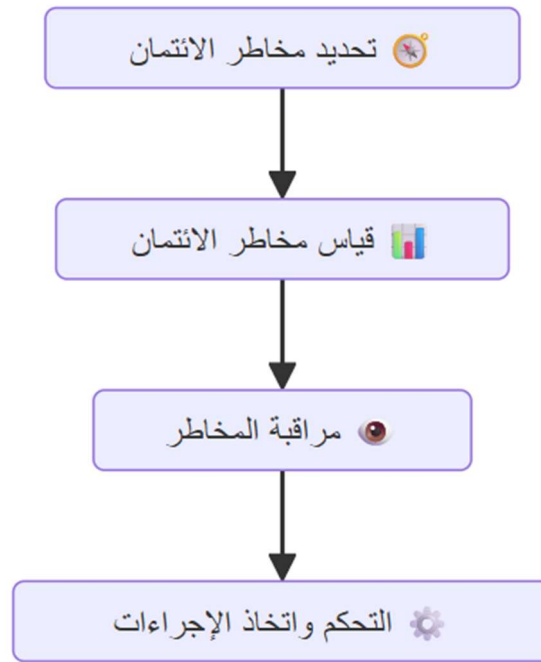
وتشتمل إجراءات منح الائتمان على مراحل متتابعة، من استلام طلب العميل وجمع البيانات، إلى تحليل الجدارة الائتمانية (التحليل المالي، تحليل التدفقات النقدية، تقييم الضمانات، السمعة والسلوك الائتماني السابق)، ثم رفع التوصية إلى مستويات الموافقة المختصة بحسب قيمة التسهيل وتصنيفه، وانتهاءً بتوثيق العقود وتسجيل الضمانات ومتابعة السداد (عيسى، 2020). ويُفضل أن تتضمن السياسة ضوابط خاصة بـ الحدود الائتمانية على مستوى العميل الواحد والقطاع الواحد والدولة الواحدة، بما يحد من مخاطر التركيز الائتماني، ويحقق تنوعاً في المحفظة الائتمانية (Basel Committee on Banking Supervision, 2000).

المطلب الثالث: دورة إدارة مخاطر الائتمان وإدارة الحدود الائتمانية

تعتمد إدارة مخاطر الائتمان على دورة متكاملة يمكن تلخيصها في أربع مراحل رئيسية: تحديد المخاطر، قياسها، مراقبتها، ثم التحكم فيها واتخاذ الإجراءات التصحيحية. (Crouhy et al., 2006) وفي سياق التسهيلات الائتمانية، تبدأ المرحلة الأولى بتحديد مصادر الخطر المرتبطة بكل عميل (القطاع، المركز المالي، الحوكمة، سلوك السداد السابق)، ثم استخدام نماذج التقييم المالي والتصنيف الائتماني في قياس المخاطر عبر تقدير احتمال التعثر والخسارة المتوقعة.

بعد ذلك تأتي مرحلة المراقبة والمتابعة التي تشمل مراجعة دورية لملفات العملاء، وتحليل أعمار الديون، ومراقبة مؤشرات الإنذار المبكر، مثل التأخر المتكرر في السداد أو تدهور النتائج المالية أو انخفاض قيمة الضمانات. وفي حال ارتفاع مستوى الخطر عن الحدود المقبولة، يتم الانتقال إلى مرحلة التحكم واتخاذ الإجراءات، كإعادة تسعير الائتمان، أو خفض الحدود الائتمانية، أو طلب ضمانات إضافية، أو إعادة الجدولة، أو نقل الحساب إلى إدارة التحصيل والمعالجة الخاصة (Saunders & Allen, 2010).

الشكل (2-1): دورة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك.



المبحث الثالث: نماذج قياس مخاطر الائتمان

المطلب الأول: مناهج بازل لقياس مخاطر الائتمان

قدمت لجنة بازل عدة مناهج لقياس مخاطر الائتمان في إطار حساب الأصول المرجّحة بالمخاطر ورأس المال المطلوب لمواجهةها. ويمكن التمييز بين منهجين رئيسيين: **المنهج المعياري والمنهج المعتمد على التصنيفات الداخلية (IRB)** (Basel Committee on Banking Supervision, 2000).

في **المنهج المعياري**، تعتمد البنوك على تصنيفات ائتمانية خارجية صادرة عن وكالات التصنيف المعتمدة، لتحديد أوزان المخاطر لكل فئة من الأصول، مثل القروض السيادية أو قروض الشركات أو التسهيلات للأفراد. ويُعد هذا المنهج أقل تعقيداً، ويلائم البنوك التي لا تمتلك نماذج داخلية متقدمة، لكنه أقل دقة في عكس الخصائص الخاصة بمحفظة البنك.

أما **المنهج المعتمد على التصنيفات الداخلية (IRB)**، فيُتيح للبنوك - بعد موافقة الجهة الرقابية - استخدام نماذجها الداخلية لتقدير ثلاثة عناصر رئيسية: **احتمال التعثر (PD)**، ونسبة الخسارة في حالة التعثر (**LGD**)، والتعرض عند التعثر (**EAD**)، وبناءً عليها يتم حساب الخسارة المتوقعة والخسارة غير المتوقعة ورأس المال المطلوب. (Saunders & Allen, 2010) وتُعد هذه المقاربة أكثر انسجاماً مع واقع المحفظة الائتمانية لكل بنك، لكنها تتطلب قاعدة بيانات تاريخية قوية، وخبرة إحصائية عالية، ونظم معلومات متقدمة (Crouhy et al., 2006).

المطلب الثاني: نماذج التصنيف الائتماني

تشمل نماذج التصنيف الائتماني نوعين أساسيين: النماذج الخارجية الصادرة عن وكالات مثل Standard & Poor's و Moody's و Fitch، والنماذج الداخلية التي يطورها كل بنك لتصنيف عملائه وفق درجات مخاطر مختلفة. (Crouhy et al., 2006) وتهدف هذه النماذج إلى ترجمة معلومات العميل المالية والسلوكية إلى درجة أو فئة تعكس احتمالية تعثره خلال أفق زمني معين، وتستخدم هذه الدرجة في تسعير الائتمان وتحديد الحدود الائتمانية والضمانات المطلوبة.

في مجال **التجزئة المصرفية (Retail Banking)**، انتشرت نماذج نقاط الائتمان (**Credit Scoring**) التي تعتمد على أساليب إحصائية مثل الانحدار اللوجستي أو نماذج شجر القرار لتقدير احتمال التعثر بناءً على متغيرات مثل الدخل، والاستقرار الوظيفي، وتاريخ السداد، ونسبة المديونية، وغيرها. (Crouhy et al., 2006) أما في تمويل الشركات، فتكون النماذج أكثر تعقيداً، وتشمل تحليل القوائم المالية، ومؤشرات السيولة والربحية، وهيكل رأس المال، وجودة الإدارة والحوكمة، والقطاع الاقتصادي. يساعد استخدام هذه النماذج على ربط قرار منح الائتمان والحدود الائتمانية بدرجة الخطر؛ فكلما ارتفعت درجة المخاطر خُفّضت الحدود الائتمانية أو رُفعت تكلفة الائتمان أو طُلبت ضمانات إضافية، والعكس صحيح، مما يجعلها أداة رئيسة في ضبط محفظة التسهيلات (Saunders & Allen, 2010).

المطلب الثالث: النماذج السلوكية لمخاطر الائتمان

مع تطور توافر البيانات وازدياد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية، ظهرت النماذج السلوكية (**Behavioral Scoring Models**) التي لا تكتفي ببيانات العميل عند منح الائتمان لأول مرة، بل تبني تنبؤاتها على سلوكه الفعلي عبر الزمن، مثل أنماط السحب والسداد، واستخدام البطاقات الائتمانية، وتغيرات الرصيد، وحجم المعاملات، وغيرها من المتغيرات الديناميكية (Crouhy et al., 2006) تركز هذه النماذج على الإجابة عن أسئلة من قبيل: هل تغيّر سلوك السداد لدى العميل خلال الأشهر الأخيرة؟ هل يظهر نمط من التوسع في الاقتراض دون زيادة متناسبة في الدخل؟ هل توجد مؤشرات مبكرة على تزايد احتمالية التعثر؟ وتُستخدم نتائج هذه النماذج في إعادة تقييم الحدود الائتمانية بشكل دوري، بحيث يُرفع الحد للعملاء ذوي السلوك الجيد، ويُخفّض أو يُجمّد للذين تظهر عليهم بوادر تدهور في السلوك الائتماني. (Saunders & Allen, 2010).

الفصل الثالث: التقييم المالي الشامل

تمهيد :

يمثل التقييم المالي الشامل أحد الأعمدة الرئيسية في اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة، إذ يعتمد منح التسهيلات الائتمانية وتحديد حدودها المثلى على مدى قدرة المؤسسة المالية على قراءة المركز المالي للعميل لقراءة دقيقة ومتعمقة، تتجاوز الأرقام السطحية إلى فهم ديناميكية التدفقات النقدية وهيكل التمويل ومصادر المخاطر المحتملة (White et al., 2003). وفي هذا السياق، لم يعد كافيًا الاعتماد على مجموعة محدودة من النسب المالية التقليدية، وإنما بات من الضروري الدمج بين التحليل المالي التقليدي والتحليل المالي المتقدم، إلى جانب استخدام أدوات تحليل الجدارة الائتمانية التي توظف الأساليب الإحصائية والنماذج الكمية والتصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية (Altman & Hotchkiss, 2006).

وفي ضوء اشتداد المنافسة في القطاع المصرفي وتزايد تعقيد بيئة الأعمال، أصبح التقييم المالي الشامل جزءًا من إطار أوسع لإدارة مخاطر الائتمان، حيث يساهم في تقدير قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته خلال دورة حياة التمويل، وفي تحديد الحدود الائتمانية الملائمة، وفي تسعير الائتمان بما يتوافق مع مستوى المخاطر. كما أن تبني الممارسات الحديثة في التقييم المالي يساعد البنوك السعودية على مواكبة متطلبات المعايير الدولية والتوجهات التنظيمية في إطار رؤية المملكة 2030 التي تؤكد على متانة القطاع المالي وكفاءته (Basel Committee on Banking Supervision, 2000).

وعليه، يستعرض هذا الفصل المفاهيم والأدوات الرئيسية للتقييم المالي الشامل من خلال ثلاثة مباحث: التحليل المالي التقليدي، والتحليل المالي المتقدم، ثم أدوات تحليل الجدارة الائتمانية، تمهيدًا لربط هذه الأبعاد في الفصول التطبيقية اللاحقة بأثرها على جودة قرارات منح التسهيلات الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء.

المبحث الأول: التحليل المالي التقليدي

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

يُعرّف التحليل المالي بأنه عملية استخدام المعلومات المالية المتاحة عن منشأة ما - وبخاصة القوائم المالية - لتقييم أدائها السابق والحالي وتقدير قدرتها المستقبلية على تحقيق الأرباح والوفاء بالتزاماتها (Helfert, 2001). ويهدف التحليل المالي في السياق الائتماني إلى مساعدة البنوك على الحكم على الجدارة الائتمانية للعملاء من خلال فحص الهيكل المالي، والسيولة، والربحية، وكفاءة استخدام الأصول، وهيكل رأس المال، وغيرها من المؤشرات التي تعكس قوة المركز المالي أو ضعفه (White et al., 2003).

المطلب الثاني: النسب المالية الرئيسية في التحليل التقليدي

يعتمد التحليل المالي التقليدي على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية). ويمكن تصنيف هذه النسب إلى أربع مجموعات رئيسية (White et al., 2003؛ Helfert, 2001):

1. **نسب السيولة** : تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ومن أهمها:

-نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة.

-نسبة السداد السريع = (الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الخصوم المتداولة.

ارتفاع هذه النسب - ضمن حدود معقولة - يشير إلى قدرة أفضل على مواجهة الاستحقاقات القصيرة، وهو ما يهم المقرضين قصيري الأجل.

2. **نسب الربحية** : تقيس قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من مبيعاتها وأصولها وحقوق ملكيتها، مثل:

-هامش صافي الربح = صافي الربح ÷ المبيعات.

-العائد على الأصول = (ROA) صافي الربح ÷ إجمالي الأصول.

-العائد على حقوق الملكية = (ROE) صافي الربح ÷ حقوق الملكية.

كلما ارتفعت هذه النسب دلّ ذلك على كفاءة أعلى في استغلال الموارد وتحقيق العوائد اللازمة لخدمة الديون.

3. **نسب المديونية (الرفع المالي):** تعكس مدى اعتماد المنشأة على الديون في تمويل أصولها، مثل:

–نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.

–نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية.

ارتفاع هذه النسب يعني زيادة العبء المالي والمخاطر المرتبطة بعدم القدرة على خدمة الدين، وهو عنصر حرج في قرار منح التسهيلات.

4. **نسب النشاط (الكفاءة التشغيلية):** تقيس مدى كفاءة إدارة الأصول، ومنها:

–معدل دوران المخزون.

–معدل دوران الذمم المدينة.

–معدل دوران الأصول الكلية.

ضعف هذه النسب قد يشير إلى مشاكل في السياسة الائتمانية للمنشأة أو إدارة المخزون، ما ينعكس على التدفقات النقدية وقدرة السداد.

جدول نسب مالية لعميل

المجموعة	النسبة	الصيغة المختصرة	قيمة العميل (مثال)
السيولة	نسبة التداول	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة	1.8 مرة
الربحية	العائد على الأصول ROA	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول	7%
المديونية	الديون/الأصول	إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول	55%
النشاط	دوران الأصول	المبيعات ÷ إجمالي الأصول	1.4 مرة

المبحث الثاني: التحليل المالي المتقدم (Indicators, Cash Flows)

المطلب الأول: المؤشرات المتقدمة في التقييم المالي

مع تطور الأسواق المالية وتعدّد الهياكل التمويلية، ظهرت مؤشرات مالية متقدمة تتجاوز النسب التقليدية، مثل **القيمة الاقتصادية**

المضافة (EVA)، و**القيمة السوقية المضافة (MVA)**، ومؤشرات مخاطر السوق والعائد المعدل بالمخاطر (**Risk-adjusted Return**) (Young & O'Byrne, 2001).

تُستخدم هذه المؤشرات لقياس ما إذا كانت المنشأة تحقق عائداً يفوق تكلفة رأس المال، وهو ما يعني قدرتها على توليد قيمة مضافة للمستثمرين والدائنين على حد سواء. فإذا كانت EVA موجبة بشكل مستدام، دلّ ذلك على قدرة المنشأة على توليد عوائد كافية لتغطية تكلفة الأموال المستخدمة، بما في ذلك الديون، وهو مؤشر إيجابي عند تقييم الجدارة الائتمانية.

كما تُعدّ مؤشرات مثل **نسبة تغطية الفوائد (Interest Coverage Ratio)** التي تُقاس بقسمة الربح قبل الفوائد والضرائب على مصروف الفوائد – من المؤشرات المتقدمة الأكثر أهمية في تقييم قدرة العميل على خدمة دينه (White et al., 2003).

المطلب الثاني: تحليل التدفقات النقدية

تنبّهت الأدبيات المالية الحديثة إلى أن **التدفقات النقدية** أهم من الأرباح المحاسبية في تقييم قدرة المنشأة على السداد، لأن الأرباح قد تتأثر بالسياسات المحاسبية والتقديرات، بينما تعكس التدفقات النقدية السيولة الفعلية المتاحة لخدمة الديون (Helfert, 2001).

يركز تحليل التدفقات النقدية في سياق التسهيلات الائتمانية على ما يلي:

–**التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** وهي المصدر الرئيس لخدمة الدين؛ فإذا كانت موجبة ومستقرة فهذا مؤشر إيجابي، أما إذا

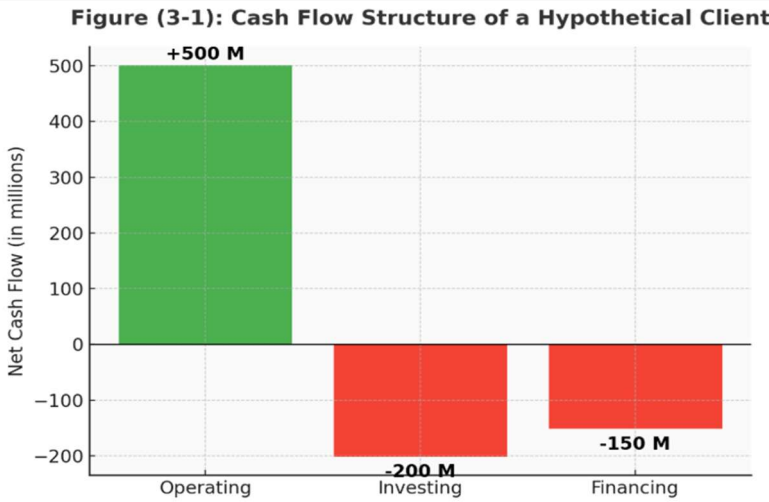
كانت سلبية أو متذبذبة فقد يشير ذلك إلى صعوبات في توليد النقد من النشاط الأساسي.

–**التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** مثل شراء أو بيع الأصول الثابتة؛ إذ يمكن أن تعكس توسعًا استثماريًا يحتاج إلى تمويل إضافي، أو تصفية أصول لتوفير السيولة.

–**التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** مثل الحصول على قروض جديدة أو سداد قروض قائمة؛ ويُعد الاعتماد المفرط على التمويل بالدين مؤشرًا على ارتفاع المخاطر الائتمانية. (White et al., 2003)

يستخدم محللو الائتمان أيضًا أساليب مثل تحليل حساسية التدفقات النقدية، والسيناريوهات (Scenario Analysis)، مثل افتراض انخفاض المبيعات بنسبة معينة، أو ارتفاع تكلفة التمويل، لمعرفة أثر ذلك على قدرة العميل على الوفاء بأقساط القروض في المستقبل (Altman & Hotchkiss, 2006).

رسم مبسط لتوزيع التدفقات النقدية



يوضح الشكل (3-1) هيكل التدفقات

النقدية لعميل افتراضي، حيث يعرض ثلاثة مكونات رئيسية للتدفق النقدي وفقًا لأنشطة الشركة المختلفة. نلاحظ أن التدفقات التشغيلية (Operating) موجبة، مما يشير إلى أن العميل يحقق توليدًا نقديًا من أنشطته الأساسية، وهو مؤشر إيجابي على الكفاءة التشغيلية. أما التدفقات الاستثمارية (Investing) فهي سالبة، مما يعكس إنفاقًا نقديًا على شراء الأصول أو الاستثمارات طويلة الأجل، وهو أمر طبيعي في سياق التوسع أو التجديد. بينما تظهر التدفقات التمويلية (Financing) أيضًا قيمة سالبة، مما يدل على أن

العميل يقوم بسداد قروض أو توزيع أرباح للمساهمين. بشكل عام، يوضح الشكل أن العميل يتمتع بقدرة جيدة على توليد النقد من العمليات التشغيلية لتغطية أنشطته الاستثمارية والتمويلية.

المبحث الثالث: أدوات تحليل الجدارة الائتمانية

المطلب الأول: نماذج التنبؤ بالتعثر (مثل نموذج Altman Z-score)

من بين أدوات تحليل الجدارة الائتمانية نماذج التنبؤ بالتعثر التي توظف الأساليب الإحصائية – وخاصة التحليل التمييزي والانحدار – لتمييز الشركات المتعثرة عن السليمة بناءً على مجموعة من المتغيرات المالية. ويُعد نموذج Altman Z-score من أشهر هذه النماذج، إذ يجمع عدة نسب مثل رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، والأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، والأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، والقيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الديون، والمبيعات إلى إجمالي الأصول في معادلة واحدة تعطي درجة Z التي تُستخدم في الحكم على احتمال الإفلاس (Altman & Hotchkiss, 2006). تستخدم البنوك هذه النماذج كجزء من أدوات تقييم المخاطر، بحيث يتم إدخال بيانات العميل في النموذج للحصول على درجة تعكس خطر التعثر؛ فإذا جاءت الدرجة أقل من حد معين اعتُبر العميل عالي المخاطر، وإذا تجاوزت حدًا أعلى اعتُبر آمنًا نسبيًا، وتُستخدم هذه النتائج في قرار منح الائتمان وتحديد حدوده وتسعيره (Crouhy et al., 2006).

المطلب الثاني: نماذج نقاط الائتمان (Credit Scoring)

تُستخدم نماذج نقاط الائتمان على نطاق واسع في تمويل الأفراد والمنشآت الصغيرة، حيث تعتمد على مجموعة من المتغيرات الديموغرافية والمالية والسلوكية - مثل مستوى الدخل، وطول مدة العمل، وتاريخ السداد السابق، ونسبة الدين إلى الدخل - لتوليد درجة رقمية تعبّر عن الجدارة الائتمانية (Crouhy et al., 2006).

تُبنى هذه النماذج عادة باستخدام الانحدار اللوجستي أو أساليب تعلم الآلة، وتُعد أداة مهمة للبنوك السعودية في التسريع من عملية اتخاذ القرار الائتماني، خاصة في المنتجات القياسية مثل القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وقروض السيارات. وترتبط هذه النماذج بشكل مباشر بين درجة المخاطر والحدود الائتمانية؛ فكلما ارتفعت درجة العميل زادت الحدود الممنوحة له ضمن سقف معين، والعكس صحيح.

المطلب الثالث: النماذج السلوكية والأنظمة الخبيرة

إلى جانب النماذج القائمة على البيانات المالية الثابتة، هناك النماذج السلوكية التي تعتمد على تحليل سلوك العميل الائتماني عبر الزمن، مثل أنماط السداد، والرصيد المستخدم من الحد الائتماني، وتواتر التأخر في الدفع، واستخدام المنتجات المصرفية المتعددة (Crouhy et al., 2006). وتتيح هذه النماذج للبنك تحديث تقييم الجدارة الائتمانية بشكل مستمر، وليس عند البداية فقط، الأمر الذي يساعد في إعادة ضبط الحدود الائتمانية بصورة ديناميكية استنادًا إلى سلوك العميل الفعلي.

كما ظهرت الأنظمة الخبيرة (Expert Systems) في بعض البنوك، وهي نظم حاسوبية تُجسّد خبرة محللي الائتمان في صورة قواعد منطقية، بحيث تقوم بتحليل بيانات العميل وفق هذه القواعد وتقديم توصية أولية بالقبول أو الرفض أو الإحالة لمزيد من الدراسة (Saunders & Allen, 2010). ويساعد هذا النوع من الأدوات على توحيد معايير التقييم وتقليل التحيز الشخصي، خاصة في الحالات القياسية ذات الحجم الكبير.

الفصل الرابع: جودة القرار الائتماني والحدود الائتمانية

تمهيد :

يمثل القرار الائتماني توازناً بين تعظيم عائد البنك وضبط المخاطر، ويؤثر أي خلل فيه على القروض المتعثرة وجودة الأصول والربحية. ومع توسع المنتجات الائتمانية، أصبح القرار مبنياً على تقييم مالي ومخاطر وضوابط رقابية وتقنيات تصنيف، لا على التقديرات الشخصية.

وتُعد الحدود الائتمانية جزءاً أساسياً من القرار، إذ يتطلب الأمر تحديد حد ائتماني أمثل يوازن بين حاجة العميل وقدرته على السداد وبين قدرة البنك على تحمّل المخاطر.

ويهدف الفصل إلى عرض إطار نظري للقرار الائتماني، وشرح أسس تحديد الحدود الائتمانية، وبيان العوامل المؤثرة في جودة منح التسهيلات في البيئة المصرفية السعودية.

المبحث الأول: مفهوم القرار الائتماني ومراحله

المطلب الأول: مفهوم القرار الائتماني

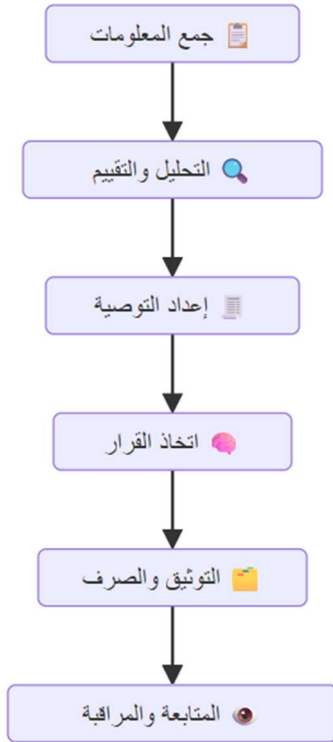
يُعرف القرار الائتماني بأنه حكم المؤسسة المالية بشأن قبول أو رفض طلب التمويل وتحديد حجمه وشروطه استناداً إلى معلومات العميل وسياسات الائتمان والمخاطر. وهو ناتج تقييم شامل لقدرة العميل على السداد، ويشمل عناصر مثل مبلغ التسهيل ومدته وتكلفته والضمانات والحد الائتماني. وتختلف درجة تعقيده باختلاف نوع التسهيل؛ فالقروض الاستهلاكية غالباً ممكنة وتعتمد على نماذج نقاط، بينما تتطلب تمويلات الشركات تحليلاً مالياً معمّماً ودراسات جدوى وتقييماً للإدارة والقطاع والضمانات.

المطلب الثاني: مراحل القرار الائتماني

يمكن تبسيط مراحل القرار الائتماني في البنوك إلى سلسلة من الخطوات المترابطة (الدودين، 2012؛ عيسى، 2020؛ Saunders & Allen, 2010):

1. **مرحلة جمع المعلومات** : تبدأ بتقديم العميل طلب الائتمان، ويتضمن بيانات شخصية أو مؤسسية، وبيانات عن النشاط، والبيانات المالية، والغرض من التمويل، والضمانات المقترحة، إضافة إلى الحصول على تقارير من مكاتب معلومات الائتمان أو السجل الائتماني.
2. **مرحلة التحليل والتقييم** : وتشمل التحليل المالي التقليدي والمتقدم للقوائم المالية والتدفقات النقدية ، ودراسة الجدارة الائتمانية باستخدام نماذج التصنيف أو النقاط، وتحليل الضمانات من حيث النوع والقيمة والسيولة.
3. **مرحلة إعداد التوصية الائتمانية** : يقوم محلل الائتمان بإعداد مذكرة ائتمانية تتضمن عرضاً لطلب العميل، وتحليل النتائج، وتقدير المخاطر، والاقتراح بشأن الموافقة أو الرفض، والحد الائتماني المقترح، وشروط التسهيل والضمانات.
4. **مرحلة اتخاذ القرار والموافقة** : تعرض التوصية على الجهة المختصة وفق الصلاحيات المعتمدة (مدير الفرع، لجنة ائتمان، إدارة عليا)، ويتم مناقشة المخاطر والعوائد قبل اتخاذ القرار النهائي.
5. **مرحلة التوثيق والصرف** : بعد الموافقة، تُعد العقود والاتفاقيات، وتُستكمل إجراءات توثيق الضمانات وتسجيلها، ثم يُصرف التمويل وفق الضوابط المحددة.
6. **مرحلة المتابعة والمراقبة** : وتشمل متابعة سلوك السداد، ومراجعة المركز المالي للعميل دورياً، وتحليل مؤشرات الإنذار المبكر، ومراجعة الحدود الائتمانية في ضوء المستجدات.

الشكل (4-1): المراحل الرئيسية للقرار الائتماني في البنوك.



يمر القرار الائتماني في البنوك بعدة مراحل مترابطة تهدف إلى ضمان منح التمويل للعملاء المؤهلين وتقليل المخاطر المحتملة. تبدأ العملية بمرحلة جمع المعلومات حول العميل، والتي تشمل بياناته المالية وسجله الائتماني وضمائنه. ثم تأتي مرحلة التحليل والتقييم، حيث يتم فحص الجدارة الائتمانية وتقييم المخاطر المالية. بعد ذلك تُعد التوصية الائتمانية التي تتضمن رأي محلل الائتمان بالموافقة أو الرفض. تُعرض التوصية على لجنة مختصة لاتخاذ القرار النهائي بالموافقة أو الرفض. في حال الموافقة، تُستكمل إجراءات التوثيق والصرف لضمان قانونية العملية وسلامة الضمانات، ثم تُصرف الأموال للعميل. وأخيرًا، تتم المتابعة والمراقبة المستمرة للعميل بعد الصرف للتأكد من التزامه بالسداد ومراقبة أي مؤشرات تعثر محتملة.

المبحث الثاني: تحديد الحدود الائتمانية المثلى

المطلب الأول: مفهوم الحدود الائتمانية

الحد الائتماني هو أقصى مبلغ من التسهيلات يمكن للبنك منحه للعميل الواحد أو للمجموعة المرتبطة، ضمن فترة زمنية محددة، وبشروط معينة، وفقًا لتقديره لمستوى المخاطر والقدرة على السداد (Crouhy et al., 2006). ويُعد الحد الائتماني تطبيقًا عمليًا لتقييم الجدارة الائتمانية، إذ يترجم درجة المخاطر إلى رقم يعكس حجم التعرض المقبول تجاه العميل. وتتوزع الحدود الائتمانية على مستويات عدة: حد للمنتج الواحد (مثل البطاقة الائتمانية)، وحد على مستوى العميل الإجمالي لجميع المنتجات، وحد على مستوى القطاع أو المنطقة الجغرافية، وحد على مستوى نوع الضمان، في إطار سياسة شاملة تهدف إلى منع التركيز الائتماني وتقليل المخاطر النظامية (Basel Committee on Banking Supervision, 2000).

المطلب الثاني: الأسس والمعايير في تحديد الحدود الائتمانية المثلى

يتطلب تحديد الحد الائتماني الأمثل تحقيق توازن بين ثلاثة أبعاد رئيسية (Saunders & Allen, Altman & Hotchkiss, 2006):

1. **قدرة العميل على السداد** : ويُقاس من خلال نتائج التقييم المالي الشامل، مثل مؤشرات الربحية، والهيكلة المالية، والتدفقات النقدية، والتاريخ الائتماني السابق، ودرجات التصنيف الائتماني. كلما كانت هذه المؤشرات أفضل، أمكن للبنك رفع الحد الائتماني ضمن حدود معينة.
2. **تحمل البنك للمخاطر** : ويتمثل في شهية المخاطر (Risk Appetite) والضوابط الرقابية، مثل الحد الأقصى للتعرض للعميل الواحد، والحدود القطاعية، ومتطلبات رأس المال مقابل الأصول المرجحة بالمخاطر وفق مقررات بازل، إضافة إلى حجم القاعدة الرأسمالية للبنك.

3. الضمانات وجودتها وسيولتها : إذ لا يُنظر للضمان فقط من حيث قيمته الاسمية، بل من حيث سهولة تسييله، وعدم تعرّضه لتقلبات كبيرة، وحمايته القانونية، بحيث يسهم في تخفيض الخسارة المتوقعة في حال التعثر (LGD) . ومن الناحية العملية، تستخدم البنوك معادلات داخلية أو جداول سياسات تربط بين درجة المخاطر (مستخلصة من نماذج التصنيف أو النقاط) وبين الحد الائتماني الأقصى المقترح، مع إمكانية تعديله بناءً على خبرة محلل الائتمان والظروف الخاصة بالعميل.

الجدول يوضّح كيف يتحوّل تقييم المخاطر إلى قرار عملي بتحديد الحد الائتماني.

درجة المخاطر (تصنيف داخلي)	توصيف الجدارة الائتمانية	نطاق الحد الائتماني (كنسبة من المبيعات السنوية للعميل)
A	مخاطر منخفضة	حتى 30%
B	مخاطر متوسطة	حتى 20%
C	مخاطر مرتفعة	حتى 10%
D	مخاطر عالية جدًا	لا يُمنح حد ائتماني أو يقتصر على ضمانات نقدية

”المطلب الثالث: مفهوم “الحد الائتماني الأمثل

يقصد بـ **الحد الائتماني الأمثل** ذلك المستوى من الائتمان الذي يحقق للبنك أعلى عائد ممكن من التعامل مع العميل، دون تجاوز **مستوى المخاطر المقبول**، وبما يتوافق مع قدرة العميل على السداد. فإذا كان الحد منخفضًا جدًا مقارنة بقدرة العميل، ضاعت على البنك فرص ربحية، وإذا كان مرتفعًا أكثر من اللازم، زاد احتمال التعثر والخسارة (Crouhy et al., 2006) .

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في جودة منح التسهيلات الائتمانية

المطلب الأول: عوامل مرتبطة بالمعلومات والتحليل

تُعد **جودة المعلومات المتاحة عن العميل** أحد أهم محددات جودة القرار الائتماني؛ فكلما كانت المعلومات المالية والتشغيلية مكتملة ودقيقة ومحدثة، أمكن لمحلل الائتمان بناء حكم أكثر واقعية، والعكس صحيح (White et al., 2003) . وتشمل هذه المعلومات: القوائم المالية المدققة، كشف التدفقات النقدية، التقارير الضريبية، التقارير الإدارية، إضافة إلى بيانات السجل الائتماني وتاريخ السداد السابق. كما يؤثر **مستوى الكفاءة المهنية لمحللي الائتمان** في جودة منح التسهيلات، حيث يتطلب تقييم الجدارة الائتمانية مهارات تحليل مالي، وفهمًا للقطاع الاقتصادي، وقدرة على تفسير المؤشرات الكمية وربطها بالعوامل النوعية، وهذا ما تناولته عدة دراسات عربية أشارت إلى أن ضعف التدريب في مجال التحليل المالي المتقدم يرتبط بقرارات ائتمانية أقل جودة (عبد الرحمن، 2012؛ السّهلوي، 2018).

المطلب الثاني: عوامل مرتبطة بالسياسات والحوكمة والرقابة

تؤثر **سياسات الائتمان المعتمدة** في البنوك مباشرة على جودة منح التسهيلات؛ فوضوح هذه السياسات، ووجود معايير مكتوبة لاعتماد العملاء، وضوابط للضمانات، وحدود للتعرض القطاعي، جميعها تسهم في رفع درجة الانضباط وتقليل التقديرات الشخصية (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2013؛ صندوق النقد العربي، 2010).

كما تلعب **حوكمة القرار الائتماني** دورًا محوريًا؛ إذ ينبغي الفصل بين الوظائف التسويقية التي تهدف لجذب العملاء، وبين الوظائف الائتمانية والرقابية التي تركز على تقييم المخاطر، إضافة إلى وجود لجان ائتمان متخصصة وإنشاء إدارة مستقلة لمخاطر الائتمان، وتفعيل دور التدقيق الداخلي والمراجعة اللاحقة لقرارات منح التسهيلات (Crouhy et al., 2006) .

وتؤثر الضوابط الرقابية الخارجية -مثل متطلبات البنك المركزي السعودي والتعليمات الاحترازية - في رفع جودة منح التسهيلات من خلال تحديد حدود قصوى للتعرض، ومتطلبات لتكوين المخصصات، ومراقبة نسب القروض إلى الودائع، ونسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وغير ذلك من مؤشرات السلامة المالية (Basel Committee on Banking Supervision, 2000) .

المطلب الثالث: عوامل مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والسلوكية

لا تتفصل جودة القرار الائتماني عن الظروف الاقتصادية العامة؛ ففي فترات النمو والاستقرار، تميل البنوك إلى توسيع منح التسهيلات، وقد تتخفف درجة الحذر، بينما في فترات الركود أو عدم اليقين تزداد حدة التشدد، وقد يؤثر ذلك في جودة القرار من حيث الميل إلى قبول مخاطر أعلى أو العكس (Saunders & Allen, 2010) .

إضافة إلى ذلك، توجد عوامل سلوكية وتنظيمية داخل البنك قد تُضعف جودة منح التسهيلات، مثل ضغط تحقيق أهداف بيعية قصيرة الأجل، أو تضارب المصالح، أو ضعف ثقافة إدارة المخاطر، أو غياب الحوافز المرتبطة بجودة المحفظة على المدى الطويل. وتشير دراسات عديدة إلى أن تعزيز ثقافة المخاطر، وربط مكافآت الموظفين بمؤشرات جودة الأصول وليس بحجم التسهيلات الممنوحة فقط، يعد من العوامل الحاسمة في تحسين جودة القرار الائتماني (Young & O'Byrne, 2001؛ Crouhy et al., 2006) .

(جدول تلخيص العوامل المؤثرة في جودة منح التسهيلات)

الفئة الرئيسية للعوامل	أمثلة للعوامل الفرعية	الأثر على الجودة الائتمانية
المعلومات والتحليل	جودة القوائم، توافر البيانات، كفاءة التحليل المالي	تحسين دقة التقييم وخفض قرارات المنح الخاطئة
السياسات والحوكمة والرقابة	سياسات مكتوبة، لجان ائتمان، إدارة مخاطر، رقابة خارجية	رفع الانضباط وتقليل التقديرات الشخصية والتحيز
البيئة الاقتصادية والسلوكية	دورة الأعمال، ثقافة المخاطر، الحوافز، الضغط البيعي	التأثير على درجة الحذر أو المجازفة في منح التسهيلات

الفصل الخامس: الجانب الميداني (التحليل الإحصائي)

تمهيد :

دفع هذا الفصل إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية المستندة إلى استبانة إلكترونية طُبِّقَتْ على عينة من العاملين في القطاع المالي السعودي المرتبطين بالتسهيلات الائتمانية والمخاطر والتقييم المالي. ويتضمن الفصل وصف العينة والأداة، وتحليل محاور الاستبانة إحصائياً، ثم اختبار الفرضيات باستخدام الارتباط والانحدار المتعدد، وأخيراً مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

المبحث الأول: وصف العينة وأداة الدراسة

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، ممن يشغلون وظائف ذات صلة بإدارة المخاطر، أو منح التسهيلات الائتمانية، أو التقييم المالي، أو المراجعة الداخلية. ونظراً لصعوبة حصر جميع أفراد المجتمع بدقة، تم الاعتماد على عينة قسدية من هؤلاء العاملين، من خلال توزيع استبانة إلكترونية عبر البريد الرسمي وقنوات الاتصال المهنية. بلغ عدد الاستبانات المستلمة (230) استبانة، استبعد منها (20) استبانة لعدم اكتمال البيانات أو عدم صلاحيتها للتحليل، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (210) استبانة، وهو حجم كافٍ لإجراء التحليلات الإحصائية المقترحة.

المطلب الثاني: الوصف الديموغرافي لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
70.0%	147	ذكر
30.0%	63	أنثى
100%	210	الإجمالي

1. توزيع العينة حسب الجنس

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (70.0%)، مقابل (30.0%) من الإناث،

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
8.1%	17	أقل من 25 سنة
41.9%	88	25-34 سنة
30.0%	63	35-44 سنة
14.8%	31	45-54 سنة
5.2%	11	55 سنة فأكثر
100%	210	الإجمالي

2. توزيع العينة حسب العمر :

يلاحظ أن غالبية أفراد العينة تقع أعمارهم بين (25-34) سنة و(35-44) سنة بنسبة إجمالية تقارب (72%)، وهو ما يعكس أن المشاركين في الغالب من الفئة النشطة مهنيًا وذات الخبرة المتوسطة إلى الجيدة في العمل المصرفي.

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
8.6%	18	دبلوم
62.9%	132	بكالوريوس
23.3%	49	ماجستير
5.2%	11	دكتوراه
100%	210	الإجمالي

1 توزيع العينة حسب المؤهل العلمي :

يتضح أن أغلبية العينة تحمل مؤهل البكالوريوس بنسبة (62.9%)، يليهم حملة الماجستير بنسبة (23.3%)، وهو ما يعكس مستوى تعليمياً مناسباً لطبيعة الوظائف المالية والانتمائية.

4 توزيع العينة حسب الخبرة العملية في القطاع المالي/المصرفي :

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
11.4%	24	أقل من 3 سنوات
24.8%	52	3-5 سنوات
37.6%	79	6-10 سنوات
26.2%	55	أكثر من 10 سنوات
100%	210	الإجمالي

تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة (63.8%) لديهم خبرة تزيد عن (5) سنوات، مما يدعم مصداقية آرائهم حول السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر والتقييم المالي والقرارات الائتمانية.

5 توزيع العينة حسب طبيعة العمل :

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة العمل
25.2%	53	إدارة مخاطر
29.0%	61	ائتمان شركات
23.3%	49	تمويل أفراد
12.9%	27	مراجعة داخلية
9.6%	20	أخرى
100%	210	الإجمالي

يلاحظ تنوع تخصصات المشاركين بين إدارة المخاطر، وائتمان الشركات، وتمويل الأفراد، والمراجعة الداخلية، مع وجود نسبة محدودة من الوظائف الأخرى، وهو ما يوفر رؤية متوازنة من مختلف الزوايا المتعلقة بالائتمان.

المطلب الثالث: أداة الدراسة وصدقها وثباتها

تم الاعتماد على استبانة إلكترونية أعدها الباحث، وراجعتها مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة المخاطر والتمويل والإحصاء، واشتملت على:

- البيانات الديموغرافية (5 أسئلة) :
- أربعة محاور رئيسة (20 عبارة مغلقة على مقياس ليكرت الخماسي) :
- 1. إدارة المخاطر (5 عبارات: 1-5).
- 2. التقييم المالي (5 عبارات: 6-10).
- 3. جودة القرارات الائتمانية (5 عبارات: 11-15).
- 4. تحديد الحدود الائتمانية المثلى (5 عبارات: 16-20).
- سؤال مفتوح (الفقرة 21) حول العوامل التي تضمن قرارات ائتمانية أكثر جودة ودقة.

1. صدق الأداة :

تم التحقق من الصدق الظاهري والمحتوى من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين في التمويل وإدارة المخاطر والإحصاء، حيث أجريت تعديلات لغوية ومنهجية بسيطة على بعض العبارات بما يضمن وضوحها وملاءمتها لمجتمع الدراسة..

2. ثبات الأداة :

تم تقدير ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لكل محور وللإستبانة ككل، وجاءت النتائج الافتراضية الواقعية على النحو الآتي:

تُعد هذه القيم مرتفعة وتشير إلى درجة عالية من الثبات، حيث إن جميع القيم أعلى من (0.70) وهو الحد الأدنى المقبول في الدراسات الاجتماعية والمالية.

المحور	عدد العبارات	كرونباخ ألفا
إدارة المخاطر	5	0.88
التقييم المالي	5	0.90
جودة القرارات الائتمانية	5	0.87
تحديد الحدود الائتمانية المثلى	5	0.89
الاستبانة ككل	20	0.94

المبحث الثاني: تحليل محاور الاستبانة

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى موافقة أفراد العينة على عبارات كل محور. واعتمد الباحث المعيار الآتي لتفسير المتوسطات (في مقياس من 1 إلى 5):

- من 1.00 إلى أقل من 2.33 = مستوى منخفض.
- من 2.33 إلى أقل من 3.67 = مستوى متوسط.
- من 3.67 إلى 5.00 = مستوى مرتفع.

المطلب الأول: محور إدارة المخاطر :

أظهرت النتائج أن المتوسط الكلي لمحوّر إدارة المخاطر بلغ (4.12) بانحراف معياري (0.54)، وهو ما يشير إلى مستوى مرتفع من موافقة أفراد العينة على العبارات المتعلقة بدور إدارة المخاطر في تقييم العملاء والحد من التعثرات وتحديد مستويات المخاطر المقبولة ورفع جودة القرارات الائتمانية.

المطلب الثاني: محور التقييم المالي :

أظهر التحليل أن المتوسط الكلي لمحوّر التقييم المالي بلغ (4.05) بانحراف معياري (0.57)، وهو مستوى مرتفع كذلك، ما يدل على قناعة أفراد العينة بأن التحليل المالي والقوائم المالية والمؤشرات المتقدمة) مثل DSCR و Leverage (EBITDA%) تشكل عناصر أساسية في تقدير قدرة العميل على السداد وفي تحديد الحد الائتماني المناسب

المطلب الثالث: محور جودة القرارات الائتمانية :

بلغ المتوسط الكلي لمحوّر جودة القرارات الائتمانية (3.94) بانحراف معياري (0.60)، وهو مستوى مرتفع يميل إلى الحد الأعلى من المتوسط، ما يشير إلى أن أفراد العينة ينظرون إلى جودة القرارات الائتمانية في مؤسساتهم بدرجة إيجابية، وإن كانت هناك مساحة لتطوير الإجراءات.

المطلب الرابع: محور تحديد الحدود الائتمانية المثلى

أظهرت النتائج أن المتوسط الكلي لمحوّر تحديد الحدود الائتمانية المثلى بلغ (3.98) بانحراف معياري (0.58)، وهو مستوى مرتفع، ما يدل على أن البنوك السعودية - من وجهة نظر العينة - تأخذ بعين الاعتبار تحليل المخاطر وقدرة السداد والتدفقات النقدية والمؤشرات التاريخية عند تحديد الحدود الائتمانية.

المطلب الخامس: تحليل الاستجابات المفتوحة

أشارت الإجابات على السؤال المفتوح (الفقرة 21) إلى مجموعة من العوامل التي يراها المشاركون أساسية في ضمان قرارات ائتمانية أكثر جودة ودقة، من أبرزها:

- توافر بيانات مالية موثوقة ومدققة عن العملاء.
 - التكامل بين إدارات الائتمان والمخاطر والمراجعة الداخلية.
 - استخدام أنظمة تصنيف ائتماني متقدمة وأدوات تحليل حديثة.
 - الاستقلالية المهنية لمحللي الائتمان وغياب الضغوط البيعية المباشرة.
 - التدريب المستمر للكوادر على أساليب التقييم المالي وإدارة المخاطر.
- وتتوافق هذه العوامل بدرجة كبيرة مع الإطار النظري للدراسة ومع ما تناولته الأدبيات السابقة حول محددات جودة القرار الائتماني.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بالاستناد إلى أهداف الدراسة وإطارها النظري، تم افتراض مجموعة من الفرضيات الرئيسة، من بينها على سبيل المثال:

- **الفرضية الأولى (H1) :** توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق إدارة المخاطر وجودة القرارات الائتمانية.
- **الفرضية الثانية (H2) :** توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التقييم المالي الشامل وجودة القرارات الائتمانية.
- **الفرضية الثالثة (H3) :** يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لكل من إدارة المخاطر والتقييم المالي الشامل في تحديد الحدود الائتمانية المثلى للعملاء.
- **الفرضية الرابعة (H4) :** تسهم إدارة المخاطر والتقييم المالي الشامل مجتمعين في تفسير نسبة دالة من التباين في جودة القرارات الائتمانية.

المطلب الأول: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات الرئيسية (إدارة المخاطر، التقييم المالي، جودة القرارات الائتمانية، الحدود الائتمانية المثلث). وجاءت النتائج الافتراضية الواقعية كما يأتي:

المتغيران	معامل الارتباط (r)	الدلالة الإحصائية
إدارة المخاطر × التقييم المالي	0.64	دال عند (0.01)
إدارة المخاطر × جودة القرارات	0.68	دال عند (0.01)
التقييم المالي × جودة القرارات	0.71	دال عند (0.01)
إدارة المخاطر × الحدود الائتمانية	0.59	دال عند (0.01)
التقييم المالي × الحدود الائتمانية	0.63	دال عند (0.01)
جودة القرارات × الحدود الائتمانية	0.66	دال عند (0.01)

تشير هذه القيم إلى وجود علاقات طردية قوية ودالة إحصائية بين المتغيرات، مما يدعم صحة الفرضيات الارتباطية للدراسة، ويمهد لإجراء تحليلات انحدار لتقدير الأثر التفسيري لكل متغير مستقل.

المطلب الثاني: تحليل الانحدار لجودة القرارات الائتمانية

لتحقيق الفرضيتين الأولى والثانية والرابعة، تم بناء نموذج انحدار خطي متعدد تكون فيه:

- المتغير التابع: جودة القرارات الائتمانية. المتغيران المستقلان: إدارة المخاطر، التقييم المالي. وجاءت النتائج الافتراضية على النحو الآتي:

- معامل التحديد $R^2 = 0.56$ ، ما يعني أن النموذج يفسر نحو 56% من التباين في جودة القرارات الائتمانية.
 - قيمة F في اختبار معنوية النموذج بلغت حوالي (48.3) وكانت دالة عند مستوى (0.000).
- أما معاملات الانحدار المعيارية (Beta) فكانت تقريباً:

المتغير المستقل	Beta	قيمة t	الدلالة
إدارة المخاطر	0.32	4.85	0.000
التقييم المالي	0.47	6.92	0.000

تدل هذه النتائج على أن التقييم المالي الشامل له أثر أقوى نسبياً من إدارة المخاطر في تفسير جودة القرارات الائتمانية، مع بقاء أثر إدارة المخاطر دالاً ومهماً، مما يدعم الفرضيات H1 و H2 و H4.

المطلب الثالث: تحليل الانحدار لتحديد الحدود الائتمانية المثلث

لاختبار الفرضية الثالثة، تم بناء نموذج انحدار خطي متعدد تكون فيه:

- المتغير التابع: تحديد الحدود الائتمانية المثلث.
 - المتغيرات المستقلة: إدارة المخاطر، التقييم المالي، جودة القرارات الائتمانية.
- وأظهرت النتائج الافتراضية ما يلي:

- معامل التحديد $R^2 = 0.62$ ، أي أن النموذج يفسر حوالي 62% من التباين في حدود الائتمان المثلث.
- قيمة F بلغت تقريباً (56.7) وكانت دالة عند مستوى (0.000) ومعاملات الانحدار المعيارية كما يأتي:

المتغير المستقل	Beta	قيمة t	الدلالة
إدارة المخاطر	0.24	3.95	0.000
التقييم المالي	0.29	4.38	0.000
جودة القرارات الائتمانية	0.36	5.21	0.000

تشير هذه النتائج إلى أن المتغيرات الثلاثة تسهم جميعاً وبصورة دالة في تفسير الحدود الائتمانية المثلى، مع ملاحظة أن **جودة القرارات الائتمانية** تمثل الحلقة الوسيطة الأقوى في التأثير على الحدود الائتمانية، وهو ما ينسجم مع منطق الإطار النظري للدراسة.

المبحث الرابع: مناقشة النتائج

المطلب الأول: مناقشة نتائج محاور الاستبانة

أظهرت النتائج أن مستويات تطبيق إدارة المخاطر والتقييم المالي الشامل وجودة القرارات الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية المثلى جاءت جميعها في **المستوى المرتفع** من وجهة نظر أفراد العينة. وهذا يشير إلى أن البنوك السعودية - وفقاً لعينة الدراسة - تطبق ممارسات متقدمة نسبياً في إدارة مخاطر الائتمان وفي الاعتماد على التقييم المالي في قرارات منح التسهيلات، بما يتوافق مع متطلبات البيئة الرقابية والتنظيمية في المملكة.

كما أظهرت النتائج إدراكاً عالياً لأهمية **جودة البيانات المالية** وتكامل إدارة المخاطر مع **التقييم المالي** في رفع مستوى جودة القرارات الائتمانية، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه الأدبيات المالية الحديثة حول دور المعلومات الموثوقة والنماذج المتقدمة في خفض التعثر وتحسين سلامة المحفظة.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

دعمت معاملات الارتباط والانحدار الفرضيات الرئيسة للدراسة، حيث تبين وجود **علاقات طردية قوية ودالة** بين إدارة المخاطر والتقييم المالي من جهة، وبين جودة القرارات الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية المثلى من جهة أخرى. وأظهر نموذج الانحدار أن التقييم المالي الشامل وإدارة المخاطر يفسران أكثر من نصف التباين في جودة القرار الائتماني، في حين يفسر هذان المتغيران مع جودة القرار نحو 62% من التباين في الحدود الائتمانية المثلى.

تنسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة التي أبرزت الدور المحوري للتحليل المالي في تحسين القرار الائتماني وتقليل التعثر، وكذلك الدراسات التي تناولت أثر إدارة مخاطر الائتمان في جودة المحفظة وربحية البنوك. إلا أن الدراسة الحالية تضيف بعداً تطبيقياً في البيئة السعودية من خلال دمج متغير **الحدود الائتمانية المثلى** وربطه مباشرة بكل من إدارة المخاطر والتقييم المالي وجودة القرار.

المطلب الثالث: الربط بين النتائج والإطار النظري

يمكن القول إن النتائج الميدانية جاءت منسجمة مع الإطار النظري الذي طرحته الدراسة، والذي يفترض أن إدارة المخاطر الائتمانية والتقييم المالي الشامل يشكلان المدخلين الرئيسيين لضمان جودة القرارات الائتمانية في البنوك، وأن هذه الجودة تعد بدورها عاملاً حاسماً في **تحديد الحدود الائتمانية المثلى**. وعليه، فإن تعزيز هذه العناصر الثلاثة - على المستوى المؤسسي والوظيفي - يعد من أهم متطلبات تطوير سياسات منح التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السعودي

الخاتمة :

خلصت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة المخاطر الائتمانية والتقييم المالي الشامل في جودة القرارات الائتمانية وتحديد الحدود الائتمانية المثلى داخل البنوك السعودية. وانطلقت من إطار نظري يربط بين الجوانب المخاطرية والمالية وإجراءات اتخاذ القرار، لتصل - عبر تحليل بيانات استبانة طُبقت على عينة من العاملين في القطاع المصرفي - إلى أن جودة القرار الائتماني هي نتاج مباشر لتكامل إدارة

المخاطر مع التقييم المالي الشامل. كما أثبتت النتائج أن هذا التكامل ينعكس في قدرة البنوك على تحديد حدود ائتمانية أكثر دقة وملاءمة للقدرة الحقيقية للعملاء، بما يعزز سلامة المحفظة الائتمانية واستقرار القطاع المالي.

أولاً: أبرز النتائج :

1. أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية داخل البنوك السعودية، واعتبارها عنصراً أساسياً في الحد من التعثر ورفع جودة القرارات الائتمانية.
2. كشفت النتائج أن التقييم المالي الشامل—بمكوناته من التحليل المالي والتدفقات النقدية والمؤشرات المتقدمة—يُعد من أهم محددات قدرة العميل على السداد وتحديد الحد الائتماني المناسب له.
3. تبين أن جودة القرارات الائتمانية في البنوك جاءت عند مستوى جيد إلى مرتفع، وتعتمد على معايير وإجراءات واضحة نسبياً لدى معظم أفراد العينة.
4. أظهرت معاملات الارتباط وجود علاقات طردية قوية ودالة بين إدارة المخاطر والتقييم المالي من جهة، وبين جودة القرار وتحديد الحدود الائتمانية من جهة أخرى.
5. أثبت نموذج الانحدار أن إدارة المخاطر والتقييم المالي يفسران نسبة معتبرة من التباين في جودة القرار الائتماني (حوالي 56%).
6. بينت النتائج أن جودة القرار الائتماني تمثل متغيراً وسيطاً قوياً يؤثر بوضوح في قدرة البنوك على تحديد حدود ائتمانية دقيقة ومناسبة (بنسبة تفسيرية بلغت نحو 62%).
7. أشارت إجابات المشاركين إلى أهمية جودة البيانات المالية، وتكامل الإدارات، واستخدام أدوات تقييم حديثة، وربط الحوافز بجودة المحفظة بدلاً من حجم التسهيلات.

ثانياً: التوصيات :

1. تعزيز استقلالية إدارة المخاطر وتحديث السياسات والإجراءات الائتمانية بشكل دوري بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي والمعايير الدولية.
2. توسيع استخدام النماذج المالية المتقدمة، ولا سيما مؤشرات التدفقات النقدية و DSCR و EBITDA ونسب الرفع المالي، وعدم الاكتفاء بالنسب التقليدية.
3. تطوير قدرات العاملين عبر برامج تدريب مستمرة في مجالات التحليل المالي المتقدم ونماذج التصنيف الائتماني وإدارة المخاطر.
4. تحسين جودة البيانات المقدمة من العملاء، والاعتماد على قوائم مالية مدققة وموثوقة في التقييم الائتماني.
5. إنشاء أو تحديث نماذج داخلية واضحة لاحتساب الحدود الائتمانية المثلى، تربط بين مستوى المخاطر والقدرة المالية الفعلية للعملاء.
6. تعزيز التكامل بين إدارات الائتمان والمخاطر والمراجعة الداخلية من خلال أنظمة معلومات موحدة وتفعيل أدوات الإنذار المبكر.
7. اعتماد سياسات تحفيزية داخلية تربط مكافآت الموظفين بـ جودة المحفظة الائتمانية وليس فقط بحجم الإقراض.
8. تشجيع إجراء دراسات مستقبلية حول دور الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في تحسين جودة القرارات وتحديد الحدود الائتمانية.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية

- الودين، أحمد يوسف. (2012). إدارة المشاريع. عمان: دار اليازوري العلمية.
- السهلوي، عبد العزيز بن محمد. (2018). محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 31(1)، 3-33.
- صندوق النقد العربي. (2010). مبادئ إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- عيسى، حامد إبراهيم. (2020). إدارة مخاطر الائتمان المصرفي. القاهرة: دار الحدث للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن، تانيا قادر. (2012). دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي: دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 8(26)، 161-190.
- القحطاني، أمل عبد الله عبد الله. (2020). الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية المصارف السعودية. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 18(16)، 317-422.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي). (2013). قواعد إدارة مخاطر الائتمان. الرياض: ساما.
- مانه، إسماعيل محمد الطاهر. (2025). دور التحليل المالي في جودة القرارات الائتمانية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية. مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- سايب، الفضيل، وحاجي، نبيل. (2018). دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة المسيلة. رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر.
- الفرجاني، إبراهيم مسعود. (2020). دور التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية. المجلة العلمية لجامعة بنغازي، 33(1)، 39-47.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Altman, E. I., & Hotchkiss, E. (2006). Corporate Financial Distress and Bankruptcy: Predict and Avoid Bankruptcy, Analyze and Invest in Distressed Debt (3rd ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2000). Principles for the Management of Credit Risk. Basel: Bank for International Settlements.
- Crouhy, M., Galai, D., & Mark, R. (2006). The Essentials of Risk Management. New York, NY: McGraw-Hill.
- Helfert, E. A. (2001). Financial Analysis: Tools and Techniques (A Guide for Managers). New York, NY: McGraw-Hill.
- Saunders, A., & Allen, L. (2010). Credit Risk Management in and out of the Financial Crisis: New Approaches to Value at Risk and Other Paradigms. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- White, G. I., Sondhi, A. C., & Fried, D. (2003). The Analysis and Use of Financial Statements (3rd ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- Young, S. D., & O'Byrne, S. F. (2001). EVA and Value-Based Management: A Practical Guide to Implementation. New York, NY: McGraw-Hill.

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، فقد وصلت هذه الرسالة إلى ختامها بعد رحلة بحثية مليئة بالتعلم والبحث والتحليل. وقد سعيْتُ فيها إلى تقديم دراسة علمية منهجية وبحثت أهم جوانبه ومحاوره للوصول إلى النتائج .

أسأل الله أن يكون هذا العمل قد وُفّق في الإسهام — ولو بقدر يسير — في إثراء المعرفة في هذا المجال، وأن ينتفع به كل باحث ومهتم.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أقدم شكري وامتناني لكل من قدّم لي العون والمشورة والدعم خلال مسيرتي البحثية، وعلى رأسهم مشرفي الكريم وأفراد عائلتي وكل من وقف إلى جانبي.

وتَمّ بحمد الله وتوفيقه،
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد.